



مشردون في بلاد ليست بلادهم



مضرب غامض

وتؤوي مؤسسة "إنبا لينا" وغذائية". وخلال الأسابيع الأخيرة، جمعت مع أصدقائها عبر حملة على الإنترنت أكثر من 12 ألف دولار كتبرعات لتوفير الطعام والإيجار للمئات من هؤلاء.

إلا أن ذلك لا يبسط قلقها إزاء مصير الآلاف اللواتي لا يمكن الوصول إليهن، عدا عن نفاد المساعدات وازدياد أعداد المنتظرين أمام قنصلية بلادها.

وتقول "أنا خائفة جدا ولا أقوى حتى على النوم".

وتؤوي مؤسسة "إنبا لينا" غير الحكومية التي أسستها عاملات مهاجرات بينهن باششي يمير، العديد من العاملات اللواتي تقطعت بهن السبل، وانضممن إلى أخريات يعملن على حسابهن وترجع مدخلهن منذ إعلان حالة الإغلاق العام.

وتقول يمير التي عملت لسنوات في الخدمة المنزلية في لبنان وهي موجودة حاليا في كندا لفرنس برس إنه مع بدء الإغلاق "كان الآلاف من عاملات المنازل وأطفالهن بحاجة إلى مساعدة طبية

التي نتلقاها بشأن عدم الحصول على الرواتب".

وأثار نشر شخصين، أوقف أحدهما في وقت لاحق، في الأسابيع الأخيرة، إعلانا عن "بيع" عاملة في الخدمة المنزلية امتعاض ناشطين وحقوقيين. وحذرت وزارة العمل من نشر إعلانات مماثلة تحت طائلة الملاحقة "بجرم الاتجار بالبشر".

ويوضح رئيس نقابة أصحاب مكاتب استقدام العاملات في الخدمة المنزلية علي الأمين، أن النقابة تتلقى اتصالات متزايدة من مشغلي غير قادرين على الدفع بالدولار.

ويقول الأمين "دخل الموظفين لدى الدولة اللبنانية بالليرة اللبنانية، ووضعهم لم يعد يحتمل"، لكنه يؤكد في الوقت ذاته "إذا كان الاتفاق بالدولار، فعلى الناس أن يدفعوا للعامة حقها".

ويعفي الأمن العام من انتهت إقاماتهم منذ نوفمبر من تسديد الغرامات، وفق مصدر أمني.

وتروي صوفيا أنها التقت في الشارع بعد أن طردها مشغلها ولم تأخذ معها شيئا من أغراضها أو ملابسها، إلا (29 عاما) التي أقتعت رب عملها اللبناني بإيوائها.

وتقول "أنا هناك أناس جيدون جدا، يدفعون كلفة سفرك ويعاملونك على أنك فرد من العائلة".

## بلا مال.. عاملات أجنبيات يواجهن كورونا في شوارع لبنان

### لبنانيون يطردون الخادمت المنزليات بعد أن ضاق الحال

وغالبا ما تندد منظمات حقوقية بنظام الكفالة المتبع في لبنان والذي يمنح أصحاب العمل "سيطرة شبه كاملة" على حياة عاملات المنازل المهاجرات، ويجعلهن عرضة لكل أشكال الاستغلال وسوء المعاملة مقابل رواتب ضئيلة تتراوح بين 150 و400 دولار. ويعادل المبلغ الأخير حاليا وفق سعر صرف السوق السوداء، راتب موظف في القطاع العام تقريبا.

وفاقمت الأزمة الاقتصادية ثم إجراءات الإغلاق التي اتخذت لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد من معاناة اللبنانيين والعمال الأجانب على حد سواء.

وازدادت مؤخرا الشكاوى المقدمة من عاملات وجدن أنفسهن محجورات مع العائلات المشغلة لهن. وانتشر قبل نحو أسبوعين شريط مصور يظهر اعتصام عمال جمع القمامة داخل باحة شركتهم للمطالبة بالحصول على رواتبهم بالدولار.

وتقول إحدى الناشطات في حملة "هذا هو لبنان" المدافعة عن حقوق العاملات، "بلغ مستوى اليأس هذه الاقمن. نلاحظ ارتفاعا كبيرا في عدد الاتصالات

وتقول أيضا عوض التي راقت عاملتها الإثيوبية لفرنس برس "لم يعد بإمكاننا تأمين الدولار وعليها أن تسافر إلى بلدها".

على بعد أمتار، كانت عاملة إثيوبية تبكي قرب حقيبتها. وتقول إنها لم تقبض راتبها منذ نصف عام ولا تملك جواز سفرها بعدما طردها مشغلها وليس لديها أي مكان تلجأ إليه. وكانت تأمل البقاء في قنصلية بلادها، إلا أن المركز المخصص لاستضافة الرعايا الإثيوبيين بات مكتظا، وفق عنصر أمن، ولن يتوفر فيه أي مكان حتى مغادرة أولى الطائرات اليوم.

ويعيش في لبنان أكثر من 250 ألفا من عمال الخدمة المنزلية، بينهم أكثر من 186 ألف امرأة يحملن تصاريح عمل تتحد غالبيتهم العظمى من إثيوبيا، بالإضافة إلى الفلبين وبنغلادش وسريلانكا وسواها.

تعاين العاملات المنزليات الأجنبيات في لبنان من هضم حقوقهن والتعرض للعنف من قبل مشغليهن، وزاد انتشار الفيروس من معاناتهن، فقد أجبرت الأزمة الاقتصادية اللبنانيين على طرد هؤلاء العاملات بعد العجز عن دفع مرتباتهن، ليجدن أنفسهن دون رواتب ودون مأوى وهن عاجزات عن الرجوع إلى بلدانهن البعيدة.

بيروت - بعد أسبوع على طردها من منزل مشغليها، بلا جواز سفر أو راتب، لا ترغب العاملة الإثيوبية صوفيا اليوم باكثر من العودة إلى بلدها، مع بدء لبنان تسيير رحلات إعادة العمال المتضررين من الأزمة الاقتصادية.

وتروي صوفيا بينما كانت تنتظر أمام قنصلية بلادها قرب بيروت بحزن شديد، أن مخدمتها "فتحت باب المنزل ورمتني خارجا" من دون أن تمنحها راتبها المستحق لها "منذ ستة أشهر ونصف الشهر".

وتضيف السيدة هزيلة البنية وهي أم لطفلين لم تلتق بهما منذ نحو ثلاث سنوات "أريد فقط الآن أن أسافر إلى إثيوبيا".

ويشهد لبنان منذ نهاية الصيف انهيارا اقتصاديا متسارعا هو الأسوأ منذ عقود. ويتزامن مع شح في الدولار ويؤود مصرفية مشددة على سحبها، ما جعل شريحة واسعة من اللبنانيين الذين يستقدمون عمالا أجانب للخدمة المنزلية أو لمؤسساتهم، عاجزين عن دفع الرواتب بالدولار. وبات بعضهم يدفع بالليرة اللبنانية التي تدهورت قيمتها وبات تحويلها إلى الدولار عملية خاسرة للعمال الذين يرسلون الأموال إلى عائلاتهم.

ويحسب ناشطين ومجموعات مدافعة عن حقوق العمال الأجانب، تكررت مؤخرا ظاهرة تسريح العمالات أو إعادتهن إلى المكاتب التي استقدموهن عبرها مع العجز عن دفع رواتبهن حتى بالعملة المحلية، وبعد فقدان عشرات الآلاف من اللبنانيين عملهم أو جزءا من رواتبهم.

ويبدأ لبنان الأربعاء تسيير رحلات "عودة طوعية" للعمال الأجانب المتضررين جراء الأزمة إلى بلدانهم بالتنسيق مع السفارات. وتقل أولى الرحلات رعايا إثيوبيين ومصريين.

## الوباء يقلص الأعراس الباذخة في أفغانستان ولا يلغيها

يتوقع حضور 1200 ضيف، لكنه اضطر لإعادة التخطيط بعد إغلاق قاعات الزفاف في مارس بسبب وباء كورونا.

وقد خفض فرامرز قائمة الضيوف إلى 40 و50 شخصا والكلفة إلى حوالي ألفي دولار.

وأوضح "لست متحمسا لاختصار زفائي، فهو حدث يحصل مرة واحدة فقط في العمر. إنه مناسبة سعيدة، لكن ليس لدي خيار".

ورغم ذلك، أدى الإضرار إلى فتح طرق أخرى للزوجين لإنفاق أموالهما، ويخطط فرامرز حاليا لمتابعة دراسته في الخارج مع زوجته المستقبلية.

ويعني إلغاء الاحتفالات الضخمة التي يخطط لها منذ فترة طويلة حرمان الأفغان لاسيما النساء، من إحدى فرصهم القليلة للاحتفال مع مجموعة كبيرة من الناس.

ورغم مستويات الفقر المرتفعة للغاية والعقود من الحرب، ما زالت حفلات الزفاف تتميز بمظاهرها الفاخرة وضخامتها.

وتحتشد العائلات والأصدقاء في قاعات كبرى يتم فيها فصل الرجال عن النساء بحاجز من الأعمدة التي تقسم الصالة إلى جزأين، فيما يجلب النادلون كميات ضخمة من الطعام يتم التهامها بسرعة.

ويصور المصورون حول الزوجين عند دخولهما القاعة ليلتقطوا لهما صورا مع العائلة، أما النساء فيستمتعن بفرصة وضع طبقات متعددة من مستحضرات التجميل وارتداء أجمل الستاتين. وفي الخارج، يقوم حراس مسلحون بمراقبة دقيقة خلال تلك

ومن عادات الزواج أن تبدل العروس أثناء الحفل الذي يستمر لعدة أيام أكثر من فستان قد يصل إلى 10 فساتين ويحضر الحفل ما مقداره 500 إلى 1000 ضيف بالمعدل الطبيعي. ويجب على العريس أن يقوم بتقديم الطعام والذي يتراوح سعره في الصالات من 5 دولارات إلى 25 دولارا للشخص الواحد ناهيك عن الفستان الذي يصل سعره إلى 1500 دولار.

وعن الذهب والمهر الذي يسبق كل هذه الترتيب. كل هذه الأرقام والحقائق تشير إلى أن الأفغان الفقير قد يضطر لدفع كامل ما يكسبه أثناء عمله لمدة 13 سنة لسداد ثمن ليلة العرس، علما وأنه ليس بالضرورة أن يتم الزواج عن حب.

وأصبحت قاعات الزفاف من المشروعات الكبيرة في كابول، مع بدء الاقتصاد الأفغان في التعافي ببطء وإنفاق الأسر مبالغ أكبر على الاحتفالات. وتتراص العديد من القاعات الكبيرة المضاءة في بعض شوارع المدينة، لكنها تشهد اليوم ركودا لم ينتظره أصحابها.

ومع فرض حالة الإغلاق للمحلات العامة في كابول نظرا إلى ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا، قام بعض الأشخاص بتقليص الاحتفالات التي كانت قيد التحضير منذ أشهر.

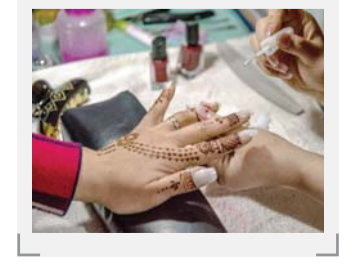
وقال لطيف فرامرز "خطبت قبل سنتين وكنت أخطط للزواج في أواخر مارس".

وكان طالب الحقوق البالغ من العمر 26 عاما يستعد لإنفاق حوالي 15 ألف دولار لإقامة حفلة زفافه وكان

كابول - أرغمت أزمة فيروس كورونا الشباب المقبلين على الزواج في كابول على التفكير في أمر كان يبدو غير وارد أبدا، وهو اختصار حفلات زفافهم.

وتعتبر الاحتفالات المكلفة التي تجمع الآلاف من الضيوف في قاعات ضخمة طقوسا تقليدية في هذا البلد للمقبلين على الزواج، قالت الشابة شيماء محمد، إنه يصعب تجريد المجتمع الأفغان مما تواصل فيه منذ الأزل، فتمسكهم بالعادات جعل غالبية السكان يهتمون بآداب التفاصيل في الأعراس.

من عادات الزواج أن تلبس العروس أثناء الحفل الذي يستمر لعدة أيام أكثر من فستان وقد يصل العدد إلى 10 فساتين



وتابع "ستأثر بالأموال التي كانت مخصصة لحفلة الزفاف لفقراء في كابول".

وقال ناصر قرغني الذي يدير اتحاد قاعات لإقامة الأعراس في كابول "قطعنا يعني".

ووفق قرغني، تضم هذه المدينة وحدها 124 قاعة توظف ما يصل إلى 15 ألف شخص.

وأوضح "إنها ضربة اقتصادية كبيرة لكل العاملين في قاعات الأعراس. لم تعمل منذ شهرين تقريبا، لكن مشغلها ما زالوا يدفعون الإيجارات ورواتب الموظفين وليس لديهم أي دخل".

وينطوي تنظيم حفلات الزفاف في المنازل على مخاطرة تتمثل في القبض على الموجودين الذين خرقوا تدابير الإغلاق في كابول.

وقال غلام سرور بعدما أجبر على تأجيل زفافه، "يمكنني أن أقدم حفلاتي الآن، لكنني أعتقد أنه لن يأتي أحد".

مضيفا "قد تتخذ الحكومة إجراءات إذا أقمنا المراسم واحتشد الناس".

تكاليف الزواج دفعت الشباب للسفر إلى دول خليجية وإيران لتوفيرها، كما أدت إلى ارتفاع نسب العنوسة، وتفكك العلاقة بين الزوجين بعد أشهر من الارتباط.

قال استاذ علم الاجتماع في جامعة التربية والتعليم شرف الدين عظيمي "إن نسبة العنوسة في أفغانستان تتراوح بين 18 و20 في المئة، إضافة إلى وجود نحو مليون ونصف المليون أرملة في البلاد".

وعلى الرغم من فترة الحجر الصحي يمكن أن تكون فرصة متاحة للمقبلين على الزفاف وليس لديهم المال الكافي، إلا أن أغلبهم يرفض أن تكون حفلة زفافه بسيطة.

وقال شير أحمد الذي طلب استخدام اسم مستعار، إنه يخطط للتبرع ببعض الأموال الإضافية للفقراء بعدما خفض قائمة ضيوفه من ألف إلى 80 شخصا.

وأضاف أحمد الذي من المرجح أن ينظم حفلة زفافه في المنزل "أردت إقامة حفلة زفاف فاخرة مثل أشقائي لكن أحماسي تحطمت بسبب هذا الفيروس".

والعنف لم يؤثر كثيرا على شهية الأفغان على حفلات الزفاف المتقنة وتبذير مبالغ طائلة لإقامتها.

وغالبا ما يدفع الفقراء الثمن من خلال إقبال كواهلهم بديون كبيرة. ويتوقع من العرسان دفع مهور ضخمة وتأمين مساكن أو شقق لعائلة العروس.

وتحتشد العائلات والأصدقاء في قاعات كبرى يتم فيها فصل الرجال عن النساء بحاجز من الأعمدة التي تقسم الصالة إلى جزأين، فيما يجلب النادلون كميات ضخمة من الطعام يتم التهامها بسرعة.

ويصور المصورون حول الزوجين عند دخولهما القاعة ليلتقطوا لهما صورا مع العائلة، أما النساء فيستمتعن بفرصة وضع طبقات متعددة من مستحضرات التجميل وارتداء أجمل الستاتين. وفي الخارج، يقوم حراس مسلحون بمراقبة دقيقة خلال تلك



يفرح الضيوف ويفرق العريس